# البنية الهيكلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر

**إعداد الأستاذ: عبد الرزاق تومي – جامعة باتنة-**
abderrezaktou@yahoo.fr

**الملخص**
في إطار تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية الوطنية الشاملة، والدخول بقوة في مجتمع المعلومات، شرعت الدولة الجزائرية في تطبيق إصلاحات واسعة، في قطاع المعلومات، وذلك ضمن المساعي الرامية إلى إعادة هيكلة المجتمع بكل تجلياته بما يتلاءم مع متطلبات عصر المعلومات و العولمة.
وفي هذا الإطار جاءت دراستنا هذه و التي أردنا من خلالها عرض الجوانب المكونة للبنية التحتية للمعلومات والاتصال في الجزائر، وذلك محاولة منا لتشخيص المشكلات و توصيف المعالجات.

## البنية الهيكلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر

### مقدمة

رغم وجود بعض الدول العربية التي تنبهت مؤخرا إلى ضرورة الدخول إلى الاقتصاد المعلوماتي فبدأت بوضع سياسات لتحقيق هذا الهدف إلا أننا نجد كثيرا من الدول العربية تفتقر لوجود سياسات واستراتجيات في مجال الاتصالات وتبادل المعلومات بسبب غياب المؤسسات الوطنية المسؤولة عن التقنيات في هذا المجال وعدم الاهتمام الكافي في بعض الدول العربية بإنشاء التقنيات وتطويرها نظرا لوجود أولويات تنموية أخرى ولأسباب اقتصادية في بعض الأحيان[1]، وفي الوقت الذي تسير فيه دول العالم للتحول إلى مجتمع ذي اقتصاد معلوماتي لا تزال الدول العربية تسعى للوصول إلى مجتمع صناعي.
وفي إطار تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية، بتمتين البنى التحتية للدخول بقوة في مجتمع المعلومات، شرعت الدولة الجزائرية في تطبيق إصلاحات واسعة، مستمدة من التوجه الاستراتيجي للسياسة العامة في البلاد

[1] أشرف، صالح. الطريق السريع للمعلومات ووسائل الاتصال والإعلام في الوطن العربي. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1999، ص، 128.

لبناء مجتمع المعلومات، وفيما يلي نعرض الجوانب المكونة للبنية التحتية للمعلومات والاتصالات :

## 1- قطاع الاتصالات

تغطي شبكة الاتصالات في الجزائر كامل التراب الوطني بفضل شبكة من 15000 كلم من الألياف البصرية، وقد صرح وزير البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال أن هذا الرقم سيرتفع إلى 60 ألف كلم[1]، و 22000 كلم من الخطوط الهرتزية. إضافة إلى 50 محطة أرضية و100 نظام ريفي، وتملك وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال لاحتياجاتها الخاصة شبكة لإرسال المعطيات بالجملة (Megapac) بالاضافة إلى الشبكة المؤسساتية الخاصة بالصكوك البريدية التي تربط أكثر من 1000 مكتب متصل بالشبكة، ويعد قطاع البريد المؤسسة الوحيدة على المستوى الوطني التي توفر خدمات الدفع الفوري في كامل أنحاء الوطن. هذا وتملك الجزائر أوعية دولية مشتركة، مثل خطوط الألياف البصرية مع كل من المغرب، ليبيا، تونس، والخطوط البحرية مع فرنسا، أسبانيا، إيطاليا.

وتتجه الجزائر أكثر فأكثر للاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات، وهذا في إطار المساعي الرامية إلى الانسياق ضمن الديناميكية العالمية لبناء مجتمع المعلومات، وأولى المؤهلات التي يجب توفرها في هذا الإطار هي تدعيم الإجراءات التنظيمية والقانونية بالإرادة السياسية للسلطات العليا للبلاد.
وقد تم الإعلان عن الإستراتيجية الجزائرية في هذا السياق من طرف رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ابتداء من سنة 2000.

- انتقل عدد المشتركين في الهاتف الثابت من 1500000 في سنة 2000 إلى 3020000 مشترك سنة 2003.
- انتقل عدد المشتركين في الهاتف الجوال من 54000 في سنة 2000 إلى 4882000 سنة 2003.[2]

وقد أعلن وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال أن عدد المشتركين في الهاتف النقال وصل إلى 16 مليون مشترك في أفريل 2006[3]، وأن مجموع الاستثمارات في هذا المجال ستصل إلى 6 مليار دولار خلال نهاية

---

1 هيشور، بوجمعة. نشرة الثامنة. 2006/06/19.

2 خلادي، عبد القادر، كويسي، سليمة. اجتماع الخبراء الإقليمي حول معيقات النفاذ الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الدول العربية: تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الجزائر: وضعية وآفاق، [على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2006/05/07، متوفرعلىالعنوان:

http: //www.isesco.org.ma/act/culture/86/11.doc

3 هيشور، بوجمعة. نصريح للقناة الأولى للإذاعة الوطنية. حصة تحولات، 2006/04/25.

2006"[1].كما أوضح بأن اللجنة المكلفة بملف الحكومة الإلكترونية والتي يشرف عليها رئيس الحكومة شخصيا، اجتمعت مؤخرا وهي بصدد تنظيم كل الإدارات والمؤسسات في إطار شبكة إنترنت الحكومة.
وتعرف أسعار الاتصالات انخفاض مقبول نوعا ما، لكن لا تزال نوعية الخدمات المقدمة تعرف بعض النقائص، حيث تصل نسبه الشكاوى المدروسة إلى 60% خلال 24 ساعة، و تصل نسبة الاتصالات الناجحة إلى 90% من مجموع الاتصالات.
وكل خط هاتفي معرض للعطب مرة كل 18 شهر مقابل عطل واحد كل خمس سنوات في بعض الدول المتقدمة.

1-1- **شبكة الانترنت:** تعتبر شبكة الانترنت قمة الالتقاء بين تكنولوجيا الإعلام الآلي وتكنولوجيا الاتصالات، ولقد دخلت الجزائر مرحلة جديدة في هذا المجال، وذلك بفضل الاتصال بشبكة فائقة السرعة، وحسب الأرقام التي صرح بها وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في 01 مارس2004 فإن عدد مقدمي خدمات الانترنت انتقل من 4 في سنة2000 إلى 95 موزع في نهاية فيفري 2004، ويتوقع وصول هذا الرقم إلى 120 نهاية 2004، في حين يبقى عدد الموزعين الذين ينشطون فعليا لا يتجاوز 20.
أما فيما يخص مقاهي الانترنت فانتقل الرقم من حوالي 100 في سنة 2000 إلى 4800 في فيفري2004، ووصل إلى 6000 في نهاية 2004.
قد انتقل عدد مستخدمي الانترنت من 10000 سنة 2000 إلى 700000 سنة 2003، وهذا حسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.
ورغم كل هذه الأرقام إلا أن الاستفادة المثلى من إمكانات شبكة الانترنت ما زالت محتشمة، إضافة إلى غياب شبه كلي للشبكات المحلية (الانترانت) على أكبر نسبة من مستخدمي الانترنت في بلادنا يقتصر على فئة الشباب اللذين يلجؤون إليها لأغراض ليست بالعلمية والتكوينية ولا البحثية. كما أعلن بدء العمل بمشروع الخط الرقمي المشترك لتوفير الخدمة في مجال الانترنيت

[1] ق، و.16 مليون مشترك في الهاتف التفال. جريدة الأحرار: 2482.يوم26 أفريل2006، ص، 5.

بسرعة فائقة (ADSL)، هذه التجربة أعدها (EEPAD) بالتنسيق مع الجزائر تلكوم.

1-2- **الحظيرة الوطنية للحواسيب[1]:** لا توجد أرقام رسمية في هذا الإطار إلاّ أن تقديرات المتعاملين الاقتصاديين تشير إلى أن عدد الحواسيب المستوردة سنويا تقدر بحوالي خمسين ألف (50000) حاسوب، ومائتان وخمسين ألف (250000) آلة نسخ، ووصل عدد المسوقين لآلات الكمبيوتر حوالي خمسة آلاف (5000) شركة، وتشير إحصائيات أن سعر الحاسوب وصل معدله إلى خمسة (05) أضعاف معدل الدخل الشهري.
وفي إطار تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات شرعت الحكومة خلال السنوات القليلة الماضية في تطبيق برنامج أسرتيك الذي يرمي إلى توفير حاسوب لكل عائلة، لكن ورغم ثقل هذا المشروع وأهميته إلاّ أنه لم يلق استجابة واسعة من طرف المواطنين، والأسباب كثيرة لكن الأثر واحد وهو تأخر الدخول في مجتمع المعلومات.

1-3- **الشبكات:** تعتبر شبكات المعلومات من الركائز الأساسية لبناء مجتمع المعلومات ورغم تلك المحاولات والمبادرات المتشتتة هنا وهناك على مستوى بعض الإدارات ولمؤسسات العمومية على غرار البريد، الطيران، الجمارك والبنوك والتأمينات. إلاّ أن الاهتمام بشبكات المعلومات وتطويرها وتوظيفها لخدمة أغراض التنمية يبقى ضعيفا جدا.

1-4- **الإطار القانوني:** إن الدخول في مجتمع المعلومات يسبقه بالضرورة توفير بنية تحتية للمعلومات والاتصالات إلاّ أن هذا غير كافي بل يجب تدعيمها بترسانة من التشريعات القانونية التي تنظم وتسيير التطبيقات في هذا المجال، وللإشارة فإن القانون الجديد لقطاع الاتصالات فتح الأبواب أمام المستثمرين الخواص بعد ثلاثين (30) سنة من احتكار الدولة للقطاع.

[1] خلادي، عبد القادر، كويسي، سليمة. اجتماع الخبراء الإقليمي حول معيقات النفاذ الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الدول العربية: تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الجزائر: وضعية وآفاق، [على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2006/05/07، متوفر على العنوان:
http: //www.isesco.org.ma/act/culture/86/11.doc

وفي إطار التكيف مع مقتضيات مجتمع المعلومات فإن الجزائر في إطار التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة شرعت في تحضير بعض القوانين في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
وقد سجلت بعض المحاولات في إطار مراجعة القانون الجنائي الجزائري، بخصوص مكافحة جرائم الإعلام الآلي و الجرائم الإلكترونية، وتبقى هذه المحاولات مجرد مشاريع لم يتم تبنيها بعد من قبل المجلس الشعبي الوطني.

### 1-5- الهيئات الوطنية المكلفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال

قامت الحكومة الجزائرية بصفة عامة و وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بصفة خاصة بتعيين لجنة وطنية متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في سنة 2001، وأنيطت بها المهام التالية:

- المشاركة في وضع سياسة وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تنسيق المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تنشيط اللقاءات والمناقشات على المستوى الوطني حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تكللت باحتضان الجزائر للصالون الدولي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والذي انطلقت فعالياته في 2006/04/24 وقد تم خلاله عرض بعض التجارب في نظام التحاور والمحاضرة عن بعد سواء بالهاتف الثابت أو النقال.[1]

إضافة إلى بعض الهيئات واللجان الأخرى التي مازال دورها غير بارز على الساحة الوطنية.

## 2- بعض المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات على مستوى بعض القطاعات في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى الدخول في مجتمع المعلومات العالمي وفي هذا الإطار فهي اليوم عبارة عن ورشة مفتوحة على مستوى جميع القطاعات، خاصة بعد الخراب الذي حل بها طوال العشرية السوداء، ولتفعيل دور وتعزيز تكنولوجيا المعلومات في التنمية فقد سجلت عدة مشاريع على مستوى بعض القطاعات نذكر منها:

### 2-1- قطاع الإدارة

[1] بوعياد، سفيان.فرانس تيليكوم حاضرة في صالون تكنولوجيا الإعلام والإتصال. جريدة الخبر.2006/04/24.ع، 4686، ص،6.

شهد هذا القطاع تطورا وتحولا بارزا خلال السنوات الأخيرة وهو دليل على المجهودات المبذولة في إطار تحديث قطاع الإدارة، وتسهيل تقديم الخدمات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن، وفي هذا السياق وضعت خطة عمل تحت شعار "طرق المعلومات الحكومية: من أجل خدمة المواطنين والمؤسسات". وتعتمد هذه الخطة على تدعيم المفاهيم التالية: الحكومة الإلكترونية، الإدارة الإلكترونية ومجتمع المعرفة. وفي إطار تكريس أولى ملامح الحكومة الإلكترونية على غرار ما قامت به العديد من الدول المتطورة تعتزم وزارة الداخلية والجماعات المحلية الشروع قريبا في اعتماد بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية.[1]

والحكومة الجزائرية تباشر عملية الربط بين مختلف الوزارات وهذا في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية، وذلك باتفاق أبرم بيت وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال وشركة "سيسكو سيستمز"، وقد خصصت لهذه العملية ما قيمته 40 مليون دولار[2].

وجدير بالذكر أن بعض الإدارات قطعت أشواطا لا بأس بها في مجال التسيير الإلكتروني للوثائق مثل: البلديات ونخص بالذكر سجلات الحالة المدنية تلك الشبكة التي وضعتها وزارة العدل والتي تجمع بين 150 محكمة و125 مركز إعادة التربية تحت شعار" la cyber criminalité"[3]، كما أن معظم الإدارات العمومية مثل الولايات والبلديات، ومختلف الوزارات تملك مواقع على شبكة الانترنت والأهم من هذا فإن رئاسة الجمهورية تملك موقعا خاصا باستقبال شكاوى المواطنين الموجهة إلى رئيس الجمهورية.

### 2-2- قطاع التربية الوطنية

في إطار إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التربية والتعليم، فإن الوزارة المعنية شرعت في تطبيق مشروع "تربية نت" والذي يهدف إلى وضع شبكة متخصصة تسمح بربط جميع مؤسسات قطاع التربية، كما يشمل المشروع إنشاء شبكة محلية إنترانت تصل بين الإدارات المركزية للقطاع.

وفي نفس السياق سجلت مجموعة من المبادرات من طرف بعض الجمعيات والمؤسسات منها: تجهيز 100 ثانوية بفضاءات الانترنت.

أما في المجال البيداغوجي فقد اتخذت الإجراءات التالية:

---

[1] ط، عزيز. مشروع بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية قريبا. جريدة الأحرار.2006/04/26. ع2482، ص، 6.

[2] بوعياد، سفيان. سيسكو سيسنمز تشارك في برنامج الحكومة الإلكترونية. جريدة الخبر.2006/01/25. ص، 6.

[3] Nasser,foura. Les procédures judiciaires seront informatisées. el acil.10/05/2006.n3885.p,3.

- تكليف لجنة مختصة لإعداد برامج تعليمية آلية وتجريبها في المؤسسات الابتدائية والثانوية.
- تجهيز 1000 ثانوية بحواسيب مخصصة للتسيير الإداري.
- تكوين المكونين على استعمال المعلوماتية بالإضافة إلى كل هذا فقد شرع المركز الوطني للتعليم المعمم في عملية رقمنة الدروس وإتاحتها للتلاميذ عبر الشبكة.

**2-3- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي**

بالنسبة لهذا القطاع فإن تكنولوجيا المعلومات تعتبر وسيلة عمل من جهة، ومجال بحث من جهة أخرى، وتوفر عدة مؤسسات جامعية إمكانية التكوين في مجال الإعلام الآلي على مختلف الأطوار بدءا من تقني سامي إلى دكتوراه دولة.

وقد تم إحصاء أكثر من 3000 حامل لشهادة في اختصاصات الإعلام الآلي، الإلكترونيك، الإعلام والاتصال يتخرجون سنويا.

وقد تبنت الوزارة المعنية بالتعليم العالي و البحث العلمي مشروع حاسوب محمول لكل طالب و كل أستاذ جامعي وهذا المشروع لا يزال في مراحله الأولى.

2-4- **قطاع التكوين:** تعتبر الموارد البشرية أهم سلاح الذي ينبغي اكتسابه للدخول بقوة في مجتمع المعلومات، لذا أعتبر عملية التأهيل والتكوين الرهان الأكبر بالنسبة للبلدان النامية، لإكساب الأشخاص مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لذا فقد باشرت الأطراف المعنية على غرار المنظومة التربوية بمراجعة وإصلاح بعض البرامج التعليمية في كل مراحل التعليم من الابتدائي إلى الجامعي، وذلك من خلال:

- تعديل محتويات البرامج التعليمية، وإدماج الإعلام الآلي في سيرورة التكوين والتعليم على مستوى النشاطات العلمية والبيداغوجية والإدارية، إضافة إلى فتح فروع جديدة تندرج في إطار التكوين في الإعلام الآلي.
- ولم تقتصر هذه العملية فقط على دور الحكومة، بل تجد بعض المبادرات والمشاركات من المؤسسات الخاصة للتكوين، والتي تلعب دورا بارزا جدا، فقد فتحت مئات مراكز التكوين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

2-5- **قطاع الصحة:** بهدف إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع الصحة فقد تم بناء شبكة" الجزائر صحة" تحت

إشراف الوكالة الوطنية لترقية الصحة ands إبتداءا من 1999 وتهدف إلى:
- تدعيم الموارد البشرية للقطاع بفضل التكوين المستمر.
- إدخال طرق وآليات جديدة للتطبيب عن بعد.
- تحسين نوعية الرعاية الصحية.

**- قطاع العدالة**

يعد هذا القطاع من القطاعات الحساسة في الدولة، لذا شرعت الوزارة المعنية منذ سنة 1992 في تنفيذ مشروع أتمتة بطاقات السوابق العدلية، شهادة الجنسية، متابعة الحالات المدنية (الزواج، الوفيات)، متابعة الأنظمة القانونية.

2-6- **قطاع البنوك والمالية:** لقد أدى تحرير التجارة في الجزائر إلى ضرورة تطوير الأنظمة المعلوماتية للميزانية والتسيير، وفي هذا السياق تم إنجاز نظام وطني للمعلومات الخاصة بالقطاع البنكي وتجدر الإشارة هنا إلى الشبكة المتخصصة التي تربط بين البنوك والتي تؤمن وتوثق التبادل بين المؤسسات المالية.

2-7- **القطاع الصناعي:** بالنظر إلى أهمية تكنولوجيا المعلومات في تطوير الإنتاج ورفع كفاءته، وزيادة كمياته، فإن المؤسسات العامة والخاصة وحتى الصغيرة والمتوسطة أدخلت تكنولوجيا المعلومات على مستوى التسيير والتخطيط والإنتاج والتسويق كما اعتمدتها كأداة لتخفيف المنافسة عن طريق إمكانية الرصد الإستراتيجي.

## 3- تكنولوجيا المعلومات ضمن البرنامج الرئاسي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004[1]

إن التوجه السياسي للسلطات العليا في البلاد يرمي إلى التحضير للدخول في مجتمع المعلومات، من خلال الاهتمام المتزايد بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وقد حاز هذا القطاع على 50% من الميزانية الإجمالية المخصصة للبحث العلمي بمبلغ يقدر بـ: 12,4 مليارات دينار جزائري، ويهدف إلى:
- تجهيز 100 مؤسسة أكاديمية بشبكات محلية وموزعات الانترنت.
- توفير جهاز كومبيوتر لكل أستاذ جامعي مربوط بشبكة الانترنت.

[1] خلادي، عبد القادر، كويسي، سليمة. اجتماع الخبراء الإقليمي حول معيقات النفاذ الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الدول العربية: تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الجزائر: وضعية وآفاق، [على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2006/05/07، متوفر على العنوان:
http: //www.isesco.org.ma/act/culture/86/11.doc

- ربط جميع المؤسسات التعليمية ومؤسسات البحث باستخدام خيوط الألياف الضوئية.

وفي إطار تحسين الرعاية الصحية وتقليص الفجوة بين المدن والمناطق الريفية والمعزولة، فإن الإدارة الوصية شرعت في تطبيق مشروع Telemedcine وذلك من خلال:

- إنشاء نظام الإرسال الصورة في 50 مستشفى على المستوى الوطني بهدف تسهيل التشخيص عن بعد:
- بناء شبكة معلومات خاصة بقطاع الصحة.
- إدماج وسائل تكنولوجيا المعلومات في الهيئات الاستشفائية خاصة المتواجدة بالمناطق الريفية.

تسعى الجزائر في إطار الاستفادة المثلى من إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إنشاء حظيرة تكنولوجية وذلك تجسيدا للمدينة الإلكترونية بالمدينة الجديدة "سيدي عبد الله" على بعد 30 كم من الجزائر العاصمة، وتتوفر الحظيرة على هياكل اتصال ذات طاقة عالية.

وعموما فإن الجزائر تملك مقومات الدخول في مجتمع المعلومات، خاصة لما كانت النية السياسية تدعم هذا المسار، وتدعم التعاون على المستوى الجهوي والقاري والدولي في هذا الإطار.فالوضع المعلوماتي الحالي في الجزائر يبعث ويشجع على مزيد من الاستثمار والاهتمام، وهو ما جعل كبريات الشركات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتنافس على الاستثمار في الجزائر مثل: شركة " أي بي أم " المختصة في خدمات وتكنولوجيات الإعلام التي ستفتح مركز للتكوين بالجزائر.[1]

وقد أعلن رئيس الجمهورية أن الجزائر تزخر بموارد وكفاءات علمية تخول لها إن تم تعهدها بالتشجيع والتحفيز التصدي للتحديات التي يفرضها عصر المعلومات في ظل تيار العولمة الزاحفة[2].

وقد أكد بأننا بحاجة إلى سياسة وطنية للمعلومات لتملك تكنولوجيا المعلومات والاتصال ووضعها في خدمة التنمية ، واتخاذها أداة لتدارك التأخر الاقتصادي ضمن الإستراتيجية التنموية للبلاد إدراكا منه بأنها تشكل عاملا رئيسيا في النمو، و النتيجة أن إحلال مجتمع المعلومات القائم على التقاسم والتضامن سيبقى في ظل غياب إرادة سياسية معبر عنها ومطبقة بوضوح مجرد وهم. ومن ثمة فإن التحدي يتمثل في أن نقنع أنفسنا بأن مجتمع المعلومات ليس

[1] س، يوسقي.أي بي أم تفتح مركز للتكوين في الجزائر. جريدة الخبر.2006/04/24.ع، 4686.ص، 6.

[2] مقتطف من كلمة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات 2006/04/16.[على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2006/02/20. متوفر على العنوان:
http: //www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm

مفهوما جامدا، وإنما يتعين إعداد أنفسنا وفق البنى الأساسية لهذا المجتمع[1].
ولعلنا لا نختلف في التنمية وسبل تحقيقها عما جاء في ميثاق جبهة التحرير الوطني لسنة 1976 الذي جاء فيه: "إن الفكرة الرئيسية التي ترتكز عليها سياسة التنمية في الجزائر تتلخص في اعتبار التنمية كل متكامل، أي مجموعة أنشطة تتناول كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، والاجتماعية وتنظمها روابط متلاحمة في حركة موحدة المنهج والغاية.
ويعني هذا، بعبارة أخرى، أن سياسة التنمية سواء على صعيد الوسائل المستخدمة، أو على صعيد الأهداف المنشودة، يجب أن تحرص على ضمان الانسجام في العلاقات التي لا بد أن تكون بين التغيرات والتطورات التي تحدث داخل كل قطاعات الحياة الوطنية. وهكذا ترتكز سياسة التنمية على إقامة العلاقات الوثيقة التي تؤدي إلى ربط المنجزات الصناعية أو البرامج المطبقة في مختلف قطاعات التعليم بعمليات تجديد بنية الزراعة، وإعادة تنظيم التجارة وتطوير هياكل الارتكاز ومنشئات الإسكان، وتنظيم البلديات والولايات ... إلخ"[2].

## خاتمة

إن البشرية تعيش في دوامة من المشاكل على جميع المستويات، وفي مختلف جوانب الحياة من البطالة والفقر والجوع والأمراض والحروب الأهلية والأزمات السياسية والاقتصادية و الانحرافات الاجتماعية، تضاف إليها تلك الفجوة والتباين الشاسع بين دول الشمال القوية ودول الجنوب الفقير، ومن هذا المنطلق وجب على المسؤولين ومتخذي القرار الاستخدام الواعي للمعلومات وذلك بإدارتها باستخدام تكنولوجيا المعلومات لتحقيق الكفاءة والفاعلية.
ولا يمكن إدراك الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في التنمية الوطنية، إلا من خلال وجود وعي لدى المسؤولين بأهمية تكنولوجيا المعلومات وتوجيهها لخدمة أغراض التنمية،و أن نخرج من دائرة الاعتراف العقيم إلى الحقائق والنتائج الملموسة، عن طريق إنشاء قواعد وبنوك المعلومات المحلية والقطاعية والوطنية، وإنشاء شبكات المعلومات بكل أنواعها وأشكالها، إضافة إلى الاستخدام المكثف للحواسيب وملحقاتها في شتى القطاعات، وقد حثت مختلف الندوات والملتقيات التي عقدت سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي على ضرورة تسخير تكنولوجيا المعلومات لخدمة أغراض التنمية، وهذا لن يكون إلا في إطار سياسة وطنية للمعلومات.

---

[1] مقتطف من كلمة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة فتح موقع لرئاسة الجمهورية على شبكة الأنترنت.[على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2006/02/20. متوفر على العنوان:
http: //www.el-mouradia.dz/arabe/infos/message/message.htm

[2] جبهة التحرير الوطني.الميثاق الوطني.1976. الجزائر، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي، 1976، ص،ص، 155،157.

وفي هذا الإطار خطت الدولة الجزائرية خطوات عملاقة لإرساء قواعد مجتمع المعلومات ، وتمتين بناه التحتية للمعلومات و الاتصالات سواء من الناحية المادية أو الجوانب القانونية.

## قائمة المراجع


- أشرف، صالح. الطريق السريع للمعلومات ووسائل الإتصال والإعلام في الوطن العربي. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1999، ص، 128
- هيشور، بوجمعة. نشرة الثامنة. 2006/06/19.
- خلادي، عبد القادر، كويسي، سليمة. اجتماع الخبراء الإقليمي حول معيقات النفاذ الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الدول العربية: تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الجزائر: وضعية وآفاق، [على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2006/05/07، متوفرعلىالعنوان:
http: //www.isesco.org.ma/act/culture/86/11.doc
- هيشور، بوجمعة.نصريح للقناة الأولى للإذاعة الوطنية. حصة تحولات، 2006/04/25.
- ق، و.16 مليون مشترك في الهاتف النقال. جريدة الأحرار: 2482.يوم26 أفريل2006، ص، 5.
- بوعياد، سفيان.فرانس تيليكوم حاضرة في صالون تكنولوجيا الإعلام والإتصال. جريدة الخبر.2006/04/24.ع، 4686، ص،6.
- ط، عزيز. مشروع بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية قريبا. جريدة الأحرار.2006/04/26.ع2482، ص، 6.
- بوعياد، سفيان. سيسكو سيسنمز تشارك في برنامج الحكومة الإلكترونية. جريدة الخبر.2006/01/25.ص، 6.
- Nasser,foura. Les procédures judiciaires seront informatisées.el acil.10/05/2006.n3885.p,3.
- س، يوسقي.أي بي أم تفتح مركز للتكوين في الجزائر. جريدة الخبر.2006/04/24.ع، 4686.ص، 6.
- مقتطف من كلمة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات 2006/04/16.[على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2006/02/20. متوفر على العنوان:
http: //www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm
- مقتطف من كلمة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة فتح موقع لرئاسة الجمهورية على شبكة الأنترنت.[على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2006/02/20. متوفر على العنوان:
http: //www.el-mouradia.dz/arabe/infos/message/message.htm
- جبهة التحرير الوطني.الميثاق الوطني.1976. الجزائر، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي، 1976، ص،ص، 155،157.